الفصل الثانى :

المخاطر المصرفية فى المنطقة العربية

مقدمة :

رغم تعدد أنواع مخاطر العمل المصرفى وظهور أنواع جديدة منها فى السنوات العشر الاخيرة فمازالت المخاطر الائتمانية هى أكثر أنواع المخاطر أهمية ، ومع الاخذ بعين الاعتبار أن المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة متشابكة ببعضها البعض ، فلم يعد من الملائم التعامل مع المخاطر الائتمانية بمنأى عن أنواع المخاطر الاخرى .

وفى ضوء اننا نعيش فى عالم العولمة وتزايد حدة المنافسة والاحداث والتقلبات الراهنة فى الأسواق الدولية فإن قدرة البنوك على المواجهة لهذه المخاطر يبدأ من تحديد ماهية المخاطر وطبيعتها وخصائصها وأنواعها تم استخدام الأسلوب العلمى المناسب لإدارة تلك المخاطر وذلك ما سوف يعرضه الباحث فى طيات ذلك الفصل كما يلى :

مفهوم المخاطرة فى الفكر الادارى والمحاسبى :

تعرف المخاطرة فى مجال التمويل والإستثمار ـ الفكر الإدارة هى درجة التقلبات التى قد تحدث فى العائد المتوقع "[1] ، أو إحتمال انحراف العائد الفعلى للإستثمار عن العائد المتوقع ، أما المخاطرة فى الفكر المحاسبى هى " وجود درجة من عدم التأكد فى التدفقات النقدية المستقبلية[2] ، وحيث أن العائد يتعلق بالمستقبل فيعتبر غير مؤكد وبالتالى يحمل قدراً من

(1) د. سعيد توفيق ، " الإستثمار وأسواق رأس المال " مكتبة الزعفران ، القاهرة ، 1996 ص 54.

(2) د. عبد العزيز السيد مصطفى ، دراسة تحليلية لأسس القياس المحاسبى ومتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة فى تغطية المخاطر العامة للإستثمار " مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، بنها ، السنة السادسة عشر ، العدد الثانى ، 1996 ، ص 331 .

المخاطرة ، فعدم التأكد يعتبر مرادف للمخاطرة حيث عدم التأكد من الصعب قياسه أما المخاطرة فيمكن قياسها إحصائياً باستخدام الإنحراف المعيارى .

تقسيم المخاطرة فى الفكر الإدارى والمحاسبى :

يمكن توضيح تصنيف مخاطر التمويل والإستثمار من منظور الفكر الإدارى كما فى الشكل التوضيحى رقم (6) :

شكل رقم (6)

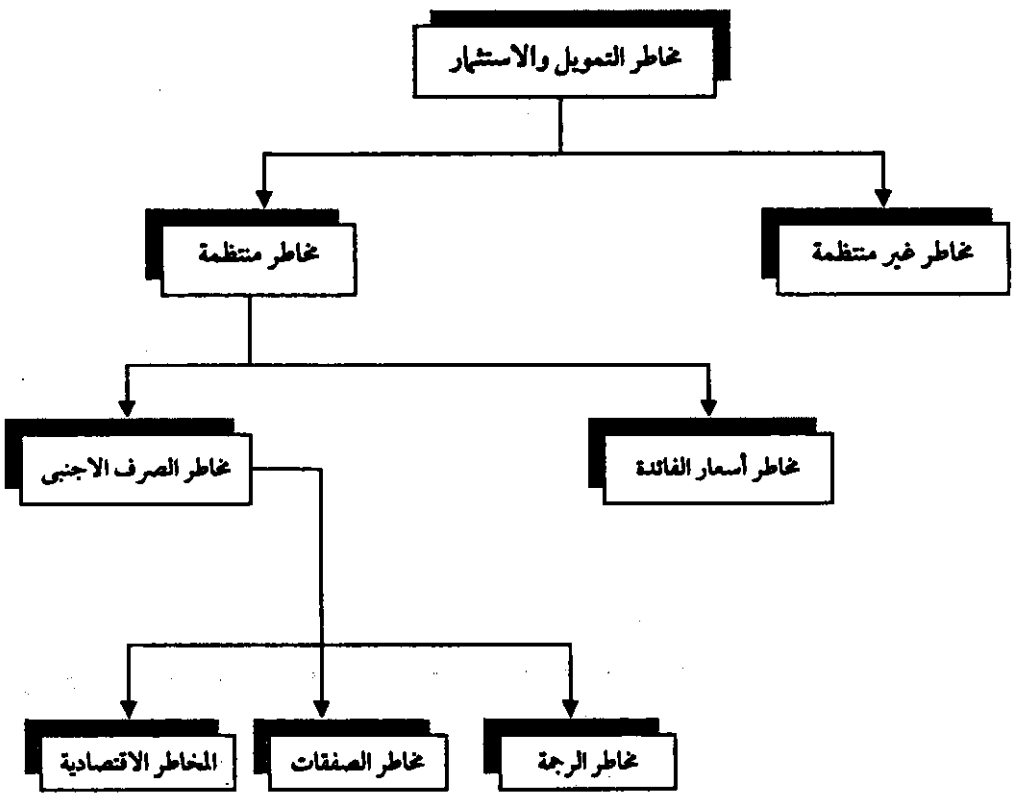

ومن الشكل السابق يمكن تصنيف المخاطرة من ـ منظور الفكر الإدارى يتم على أساس أسبابها ، حيث تنشأ المخاطر غالباً أما لأسباب داخلية (مخاطر غير منتظمة) ، أو لأسباب خارجية (مخاطر منتظمة) .

❖ **المخاطر الغير منتظمة**[1] : " هى التقلبات فى العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة والتى ترجع لعوامل داخلية خاصة بالمنشأة مثل ضعف كفاءة الإداريين والتى يمكن الرقابة عليها وتلافيها بإستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية ـ منهج التغطية الطبيعية ـ القائم على التنويع لتكوين محفظة .

❖ **المخاطرة المنتظمة**[1] هى الناتجة عن ظروف النشاط الإقتصادى بوجه عام ولا يمكن تجنبها ، إن كان من الممكن تقليل حجمها بإستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية ـ منهج التغطية المالية ـ القائم على استخدام أدوات مالية مبتكرة .

❖ **المخاطر الكلية** : هى تشمل كل المخاطر سواء كانت منتظمة (عامة) وغير منتظمة (مخاطر خاصة) وتصنف المخاطر على أساس طبيعتها ، حيث يتم تقسيمها إلى ثمان مجموعات[3] ، كما يلى :

1- مخاطر الإقراض	2- مخاطر الإستثمار	3- مخاطر الإيرادات
4- مخاطر السيولة	5- مخاطر التشغيل	6- مخاطر الغش والتدليس
7- مخاطر الإئتمان	8- مخاطر الإفلاس	

وتنوع تلك المخاطر ويمكن تقسيمها كما يلى[4] :

* **مخاطر الائتمان Credit Risk** : وتتعلق بإمكانية فشل المقترض أو عدم قدرته على السداد.

* **مخاطر السيولة Liquidity** : وتعنى عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات البنكية فى الوقت المحدد لها .

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 331- 332.

(2) د.منير صالح هندى ، " الإدارة المالية : مدخل تحليل معاصر " ، المكتب العربى الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص 124 – 130 .

(3) Butler, L.B " An app roach to the analysis of Bank Capital adequacy, In Federal Reserve Bank Of Chicago, Proceedings of a Conference on Bank Structure and Competition " May 1975, P P 19-23.

(4)William H. Beaver & George Parker, " Risk Management : Problems & Solution " (Standard University : MCGraw – Hill, Inc, 1995, P . 284..

* مخاطر الأعمال Strategic Risk : وتتمثل فى مخاطر الأعمال والتى تتمثل فى المنافسة أو التقادم .
* مخاطر الإذعان Compliance Risk : وتتمثل فى عدم الإمتثال للقواعد والقوانين التى تنظم عمليات التشغيل .
* المخاطر السلعية Commodity Risk : وهى المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار السلع والتى تؤثر على التدفقات النقدية للمنشآت .
* مخاطر التشغيل Operating Risk : وهى المخاطر الناتجة من عدم أداء الوظائف التشغيلية طبقاً للقواعد المنظمة لها .
* مخاطر أخرى Other Risk : وهى المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية وهى :

أ- مخاطر السمعة Reputation Risk : وهى المخاطر المتعلقة بجودة الخدمات والمنتجات التى تقدمها المنشآت المالية مقارنة بالمنافسين .

ب- المخاطر القانونية Legal Risk : وهى المخاطر المتعلقة بالقوانين والقواعد المنظمة التى تتواجد عند قيام المنشأة بتقديم خدمات مالية جديدة أو عند تنظيم التعاملات المالية .

ج- مخاطر المسئولية المستقبلية Future Responsibility : وهى المخاطر التى تظهر عند قيام المنشأة بإحداث تغير مستقبلى فى خدماتها أو منتجاتها أو سياساتها .

د- مخاطر تركز المنتج Product Concentration Risk : وهى تلك المخاطر المتعلقة بالتركيز والاعتماد على عدد قليل من المنتجات فى حين أن الإعتماد على عدد أكبر من المنتجات مع التنويع يحقق ربحية أكبر .

هـ- تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Risk : وتظهر عند تقديم منتج جديد أو التطوير فى منتج حالى .

ويمكن القول أن المخاطر متعددة ومتنوعة ولكن كلها تتفق على أنها لها تأثير غير محمود وسيئ على معظم المؤسسات العاملة فى المنطقة العربية ولا سيما البنوك العربية .

والباحث يرى أن أهم الأنواع التى تواجهها إدارة البنوك من مخاطر هى المخاطر الائتمانية ومخاطر التصفية الاجبارية[1] ، والتى لها تأثير جوهرى على الملاءة المالية للبنوك وذلك التأثير لا يكون تأثير قصير الأجل فقط وانما تأثير طويل الأجل أيضاً .

ويضيف بعض الكتاب إلى تلك المخاطر[2] :

* **مخاطر التحويل Transfer Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بوجود عوائق قانونية أو أية عوائق أخرى تقف دون تحويل العملة لسداد الإلتزامات الواجبة السداد فى تاريخ الاستحقاق.
* **مخاطر الأمانة Fiduciary Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام بقيام أحد العاملين بواجباتهم فى مقابل تحقيقه لأمنية شخصية أو مالية .
* **مخاطر الإفصاح Disclosure Risk** : وهو ينتج من عدم قيام البنك بالإفصاح عن بعض المعلومات أو الإفصاح عن معلومات خاطئة ، وما يترتب على ذلك من نتائج .
* **مخاطر التوثيق Documentation Risk** : وهى تنتج من عدم القيام بتنفيذ التعاقدات ، وذلك لعدم وجود أية أدلة لدى البنك لتوثيق حقه فى هذا التعاقد .

ويضيف كاتب آخر نوع مهم من المخاطر وهى مخاطر سوء النية[3]: وهى المخاطر الناتجة من عدم قيام مديرى الشركات ـ كوكلاء Agents لحملة الأسهم ـ بتحقيق مصالح حملة الأسهم على الوجه الأكمل (أى تعظيم ثروة حملة الأسهم) أو بعبارة أخرى المخاطر المتعلقة بمشكلة الوكالة Agency Problem .

ومما سبق يلخص الباحث أن المخاطر واقع فعلى تتعايش فيها البنوك حيث أن البيئة ذات ديناميكية حركية ، فالمخاطر يمكن أن يتم تقسيمها إلى مخاطر فى البيئة الداخلية للبنوك وأخرى للبيئة الخارجية سواء (خارج المنطقة العربية أو داخلها) فمثلاً حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق يعتبر مخاطر عالية جداً قد أثرت على دولة العراق الشقيقة ولكن أثرت أيضاً

---

(1) د.سيد الهوارى ، " إدارة البنوك ـ مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية "مكتبة عين شمس القاهرة ، سنة 1987 ، ص 192

(2) Saunders, Anthoney, "Financial Manangement: Amodern Perspective, New York. Richard D. Ir Win, Ibc, 1994, p p 73 – 75.

(3) د.سعيد توفيق ، سنة 1996 ، مرجع سبق ذكرة ، ص 99

على معظم الدول العربية ، وكانت تأثيرات ذلك على المنطقة العربية تأثيرات سلبية ولكن فى طياتها بعضها ايجابية .

تبويب المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل [1]:

وفقاً لمقررات لجنة بازل فيتم تقسيم المخاطر التى تتعرض لها البنوك إلى (المخاطر الائتمانية) ومخاطر أخرى هى (المخاطر المتعلقة بالبيئة المحلية ، ومخاطر السوق ، ومخاطر سعر الفائدة ، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة) ، حيث تركز اتفاقية بازل على المخاطر الائتمانية ومخاطر التحويل القطرى[2]، حيث تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتان على أساس المخاطر مجموعة الدول ذات المخاطرة المتدنية ومجموعة الدول ذات المخاطرة العالية .

ووفقاً للاطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال فقد تم تقسيم المخاطر إلى مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر تشغيلية ، حيث أن تلك المخاطر لها تأثير على البنوك وكذلك على ضبط السوق Market discipline ولكى يتم ضبط السوق يلزم توافر ما يلى:

- ❖ نظام دقيق للمعلومات لتقييم المخاطر ويتطلب ذلك تطبيق الإدارة بالنظم .
- ❖ التوسع فى الافصاح عن متطلبات رأس المال .
- ❖ اعادة النظر فى تعريف المشتقات[3] .
- ❖ مواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية باستخدام تقنيات واستراتيجيات إدارة المخاطر .

وقد قام بعض الكتاب[4] بمحاولة تحديد المخاطر وقياسها عن طريق التحليل المالى التقليدى للقوائم المالية ، وأوضح أن هناك مؤشرات لقياس مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ويمكن القول أن هذا المنهج فى قياس المخاطر

---

(1) د. خليل الشماع ، " مقررات لجنة بازل ، كفاية رأس المال ـ الملاءة المصرفية " ، اتحاد المصاريف العربية ، بدون سنة ، ص 22.

(2) د.سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها فى إدارة المخاطر " ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2005 " ، ص ص 5 – 21 .

(3) د.سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها فى إدارة المخاطرة " ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2005 " ، ص ص 5 – 21 .

(4) د.هشام أحمد حسبو ، " التحليل المالى لقوائم البنوك التجارية " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون سنة ، ص ص 47 – 49 .

منهج تقليدى يعاب عليه أن النسب المالية تمنح القارئ ومتخذ القرار نسب اجمالية قد يشوبها الخطأ لذا فإن وفقاً لمتطلبات معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بـازل II أوضـح ضرورة أن تقوم البنوك بتقييم الجدارة الائتمانية وفقاً إلى ما يلى[1] :

- ❖ وفقاً للطريقة القياسية .
- ❖ وفقاً لمنهج التقييم الداخلى الاساسى والمتقدم .

ويمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أقسام كما فى الشكل التوضيحى رقم (7)

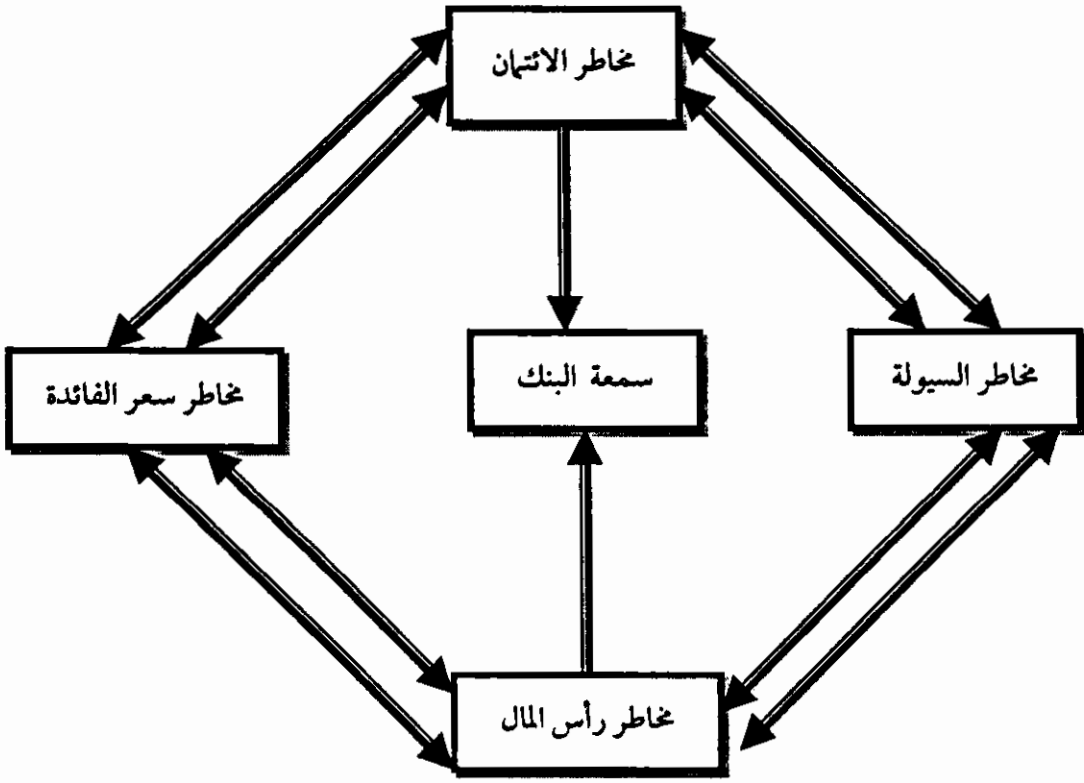

المصدر / إعداد الباحث وبالاستناد على المصادر التالية:

د. هشام أحمد حسبو ، التحليل المالى لقوائم البنوك التجارية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون سنة .

د. سيد الهوارى ، " إدارة البنوك " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1987 .

---

(1) بنك الاسكندرية ، " مشروع الاطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذى أصدرته لجنة بـازل " النشرة الاقتصادية ، المجلد الحادى والثلاثون ، القاهرة ، سنة 1999 ، ص 83 .

ومن الثابت من استقراء السنن الكونية أن مجرد تصور عالم بلا مخاطر هو استغراق فى عالم الخيال ، وضرب من ضروب المستحيل بكافة المقاييس والمعايير ، حيث أن الحياة كلها مخاطرة ، وأن روح المخاطرة ولدت مع الانسان ، ومع الاخذ فى الاعتبار أن البنوك لها طبيعة خاصة فى إن هياكل تمويلها تحتم عليها استخدام مواردها المالية وتوظيفها بطرق وأساليب معنية لمواجهة المخاطر المحتملة ، لذا فإن الباحث سوف يقوم بعرض اراء بعض الكتاب والباحثين المتعلق بالمخاطر كما يلى :

- قد أوضح بعض الكتاب[1] أن البنوك الإسلامية تعانى من " معضلة " رباعية الأبعاد ، وهى استيفاء متطلبات السيولة ومتطلبات الأمان ومتطلبات الربحية والمتطلبات القانونية وهى الوفاء بنسبة الاحتياطى لدى البنك المركزى فضلاً أن تلك البنوك لا تتعامل مع الفوائد المحددة أخذاً وعطاءاً وفقاً لرسالتها .
- وقد أوضح باحث آخر[2] أن أهم ما يعانى منه النظام المصرفى بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة التضخم وماله من تأثير سلبى على المجتمع ككل ، وكذلك الضمور الاقتصادى ، فالارتفاع الزاحف للاسعار فإن الحافز للادخار سوف ينخفض ، وبالتالى سوف ترتفع أسعار الفائدة فضلاً أن الوحدة النقدية الوطنية سوف تفقد ثقتها أيضاً ، ومع الاخذ فى الاعتبار ما حدث فى العالم فى الأونة الأخيرة من تطورات اقتصادية كبيرة امتدت على أثارها إلى كافة دول العالم وأحداث 11 سبتمبر فى الولايات المتحدة الأمريكية[3] وما لها من اثار على المعاملات المالية بين المؤسسات الاقتصادية وبين الدول بعضها البعض ـ وما نجم عن ذلك من مخاطر متعددة ومتنوعة منها الحرب على العراق واحتلاله وأرتفاع أسعار النفط ، وما ترتب عليه من أرتفاع المستوى العام للاسعار وانتشار ظاهرة التضخم فى معظم الدول ومنها الدول العربية ، ونجد أن البنوك تأثرت

(1) د. سيد الهوارى ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص 224- 226 .

(2) أ.جعفر الجزار ، " البنوك فى العالم ـ أنواعها وكيف تتعامل معها " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55-67 (بتصرف) .

(3) أ. فوزية إبراهيم ، " الاستثمار فى البورصة ، الازمة الأمريكية واسواق المال والبورصة المصرية " ، اخبار المال والاقتصاد ، القاهرة ، العدد الخامس ، فبراير 2001 ، ص 183 .

بتلك الاحداث باعتبارها جزء من المجتمع يؤثر فيه ويتأثر بما يجرى فيه من احداث اقتصادية واجتماعية وسياسية .

❖ وهناك أنواع أخرى من المخاطر ظهرت على السطح متعلقة بمجالات استثمار معينة ، ومنها أن البنوك والمؤسسات المالية المشابهة أصبحت تستثمر اموالها فى الأدوات المالية المبتكرة (ابتكارات تحويل المخاطر ، تغرير السيولة ، خلق الائتمان ، خلق أدوات الملكية[1] ، ويمكن تبويب المخاطر التى تواجه المتعاملين فى أسواق المشتقات إلى ستة مجموعات هى (مخاطر السوق ، المخاطر الائتمانية ، مخاطر التسوية ، المخاطرة التشغيل ، المخاطرة القانونية ، المخاطر المنتظمة)[2]، وما يهمنا أن تلك المخاطر سوف تنعكس على إدارة البنك حتى تزداد انعكاستها السلبية، وما يتستبع ذلك من مشكلات يمكن أن تصل إلى افلاس البنك كما حدث فى بنك انترا بلبنان ، وأضاف باحث أخر[3]، أن استخدام المشتقات ينطوى على مخاطر أخرى بخلاف ما تم ذكره وهى المخاطرة الكمية ومخاطرة التقليل من فعاليه السياسة النقدية Reducing of the effectiveness of momentary Policy وتنتج تلك المخاطر من قيام البنوك والمؤسسات بالتوسع فى استخدام المشتقات والتى تسمح للمقترضين بتأجيل أو ارجاء تأثير أسعار الفائدة وذلك يتعارض مع السياسات التى تقررها السلطات النقدية ، ومخاطر تحرك السعر فى الاتجاه العكسى للتحوط Prices move in the opposite direction ، وتلك المخاطر السابق الإشارة إليها تعتبر محاذير تلزم وتجبر البنوك وإدارتها على استخدام إدارة المخاطر والإدارة الاستراتيجية لمخاطر الاستثمار حتى يمكن درء تلك المخاطر أو التخفيف من

---

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :

أ – عادل محمد رزق ، " الادوات المالية المبتكرة " ، مجلة الرقابة الشاملة ، الجهاز المركزى للمحاسبات ، العددان 163/ 164 سنة 2006 .

(2) بنك مصر ، " المشتقات المالية كأدوات حديثة فى أسواق المال العالمية " ، أوراق بنك مصر البحثية ، العدد (3) ، سنة 1998 ، ص ص 49 – 53 .

(3) د.سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها فى إدارة المخاطر " دار النشر للجامعات ـ مصر ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص ص 331 – 338 .

حدتها وسوف يقوم الباحث بعرض الإدارة الاستراتيجية وإدارة المخاطر فى الجزء الثانى من تلك السلسلة أن شاء الله .

❖ وهناك أنواع أخرى من المخاطر تواجه إدارة البنوك حينما تتوسع فى تقديم خدماتها المصرفية الإلكترونية عبر شبكة الانترنت ويمكن تبويب تلك المخاطر إلى ثلاث أصناف[4] ، وهى :

المخاطر التى تتعرض لها الشركات صاحبة المواقع على الإنترنت :

◆ وتلك المخاطر ناتجة من تعرض البيانات للتخزين والتدخل أو التشويش على الموقع ، وتحوير أو استبدال البيانات ، وإساءة تقديم البيانات والاستخدام الزائف لها وكذلك إساءة الاستخدام غير المتعمد نتيجة لأخطاء البشر .

المخاطر التى يتعرض لها الأفراد عند التعامل مع الشركات - على الخط - :

◆ وتلك المخاطر ناتجة عن إنشاء معلومات خاصة بعميل ، التعرض للنصب والاحتيال ، السطو على المعلومات ، وكذلك الخطأ غير المقصود من جانب العميل عند إدخال بياناته أو غيرها من المخاطر الناتجة عن الاستخدام السئ المتعمد بهدف السرقة أو الحصول على ميزة مادية .

مخاطر عامة لمستخدمى الإنترنت :

◆ وهى المخاطر الناشئة من قيام طرف ثالث باختراق الاتصال بين طرفين بأحد مواقع الإنترنت ويتم ذلك عن طريق أرسال بيانات بطريقة أمنه أو غير امنة أى بتعريضها للتلف أو التعديل ومثال ذلك إرسال فيروسات هدفها تخريب البيانات .

وما يهمنا أن المخاطر المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لها آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للخدمات أهمها (خسائر مستقبلية ، فقدان العملاء الحاليين والمستقبليين ، تخريب البيانات والمعلومات غير طريق الفيروسات ، السرقات والاختلاسات التى قد تحدث داخل البنك

(1) د. إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77 – 79 .

نفسه فى الولوج داخل نظام المعلومات الإلكترونية فى البنك ، مخاطر أخرى ...) ، فإن تلك المخاطر سوف تفرض على إدارة البنوك تحدى باعتبارها محاذير يلزم على إدارة البنوك أن تستخدم أحدث الأساليب العلمية لتأمين التعامل على الإنترنت ، وتفادى المخاطر السابق الاشارة إليها ومن أهم تلك الادوات هى التشفير مثل برنامج I E 5 محفظة Wallet أو حقيبة خاصة لتأمين بيانات بطاقة الائتمان أو البيانات الشخصية الاخرى والحفاظ عليها عند التسوق .

وهناك مخاطر هامة تواجة إدارة البنوك العامة (الراديكالية التى تعتبر بنوك حكومية تنفذ برامج الحكومة وتلتزم بالسياسة العامة للدولة) ، وتلك البنوك تواجه مخاطر السيطرة من قبل الحكومة وبالتالى عدم قيام إدارتها من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وهذه البنوك تعتبر بنوك خادمة للحكومة حيث تجبر على منح تسهيلات ائتمانية إلى المؤسسات والشركات العامة التى تعانى بعضها من تعثر مالى والبعض الاخر يعانى من فشل مالى حاد[1] ، وينعكس ذلك على عدم قدرة تلك الشركات والمؤسسات العامة على السداد والوفاء بتلك القروض وفوائدها وسوف ينعكس ذلك على قيام إدارة تلك البنوك بزيادة نسبة مخصصات الديون المتعثرة ، ونظراً لأهمية ذلك الموضوع قام اتحاد المصارف العربية بعقد ندوة فى القاهرة خلال الفترة من 24 إلى 26 يناير 1994 بشأن ذلك الموضوع[1].

وجدير بالذكر أن قيام البنوك فى المنطقة العربية بالاتجاه إلى التجزئة المصرفية قد حمل فى

---

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :-

أ- السيد عبد اللطيف الصيفى ، " الفشل المالى لشركات القطاع العام " كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد 68 ، اكتوبر ، 1993 ، ص ص 5-144 .

ب- أ. صالح محمد حسنى الحملاوى ، " دور البنوك فى إصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال العام المتعثرة " بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل 16-17 مارس 1996 " كلية التجارة ، عين شمس ، ص ص 2 - 21 .

(2) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :-

أ - اتحاد المصارف العربية ، " مشاكل الائتمان المصرفى لمؤسسات القطاع العام وشبة العام ووسائل المعالجة " ، بيروت ، 1994 ، ص ص 9-167 .

طيات ذلك مخاطر متعدده[1] ، وهى مخاطر حصول الشخص الواحد على أكثر من قرض استهلاكى من أكثر من بنك ، مخاطر تعدى الشخص الواحد 25٪ من راتبه كأقساط سداد ، وبالتالى عدم قدرة العميل الفردى من سداد أصل القرض وفوائده ، وهنالك مخاطر عدم الحصول على معلومات عن العميل المستهلك وذلك لعدم توافر قاعدة بيانات مركزية للمدين الواحد لعدم إقرار البنوك عن المدين الذى يحصل على قرض شخص يفوق قدرته وموارده المالية .

وتعتبر المخاطرة الائتمانية من أهم المخاطر التى تواجه البنوك والتى تنشأ من عدم قدره المقترضين من سداد أصل القروض وفوائدها ، فالمخاطر الائتمانية تتعاظم وتتزايد فى ظل الظروف والتحديات الحالية وكذلك نظراً لتزايد الحاجات الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية التى تعانى من عجز فى الفوائض النقدية التى تحتاجها ، ونجد أن كل عملية ائتمانية تتضمن بدرجة أو أخرى نوعين من عناصر الخطر[2] وهما كما يلى :

* مجموعة المخاطر الائتمانية العامة والتى تتصل بطبيعة النشاط الائتمانى فى البنك التجارى وهى مخاطر منتظمة تتعلق بظروف المجتمع الاقتصادية ، الاجتماعية .. القوانين والتشريعات وتشمل أيضاً المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض سواء الإنتاجية أو التسويقية أو المالية ويضاف إلى تلك المجموعة من المخاطر اخطاء إدارة البنك المانح للائتمان وهى مخاطر غير منتظمة أهم عنصر فيها يرجع إلى عدم كفاءة أو فعاليه إدارة البنك المانح للائتمان .
* مجموعة المخاطر الخاصة وتتعلق بطبيعة العملية الائتمانية وأفعال الأطراف الأخرى (الغير) ، ومثال ذلك مخاطر الناتجة عن الاقراض والسلف بضمان التنازل عن عقود أو بضمان أوراق مالية أو بضمان بضائع أو غيرها ، مخاطر الإفلاس لاحد كبار مدينى العميل .

---

(1) أ. خليل أبوراس ، " إدارة مخاطر التجزئة " ، المعهد المصرفى ، البنك المركزى المصرى ، القاهرة ، 2002 ، ص ص 27-28 .

(2) د.محمد كمال الحمزاوى ، " اقتصاديات الائتمان المصرفى ـ دراسة تطبيقية للنشاط الائتمانى وأهم محدداته " ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2000 ، ص 154 .

وهناك نوع هام من المخاطر وهى المخاطرة التشغيلية Coperational Risk وتلك المخاطر هى تجميع لشرائح متنوعة[1]، من المخاطر الناتجه من استخدام التكنولوجيا والمخاطر الناتجة من الاعتماد على التجارة الإلكترونية (مثل قضايا أمان النظام) ، والمخاطر الناتجة من تقديم الخدمات والعمليات المصرفية الإلكترونية[2]، وكذلك المخاطر الناتجة من ظهور التكتلات البنكية والاندماجات الكبيرة ، وكذلك المخاطر الناتجة من استخدام أساليب التخفيف من المخاطرة Risk Mitigation Techniques ولكن قد يؤدى ذلك بدورة إلى توليد اشكال أخرى من المخاطرة ، فإن تلك المخاطر يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض وتكون معقدة[3] .

واخيراً فإن التحدى الاكبر الذى يواجه القطاع المصرفى فى المنطقة العربية خلال السنوات المقبلة وهى موضوع القروض غير المنتجة (NPLS) فى المراكز المالية للمصارف.، فإن حدوث أزمة مالية فى دولة ما يمكن أن ينعكس على دولة أو دول أخرى تعانى من بعض أو كل المشاكل الإقتصادية التى واجهت الدولة الأولى[4] ، ومن ضمن المخاطر التى تواجه إدارة البنوك مخاطر المراجعة[5] وهذا المخاطر ترجع إلى قيام مراجع الحسابات بابداء رأى فنى غير سليم عن معلومات مالية محرفة تحريفاً جوهرياً ، وهناك نوعان من مخاطر المراجعة وهما :

---

(1) مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، " المقدمة والخلفية العامة للممارسات الصائبة الخاصة بإدارة المخاطرة التشغيلية والاشراف عليها " ، المجلد 11 ، العدد (4) ، ديسمبر 2003 ، ص ص 4 -5 .

(3) انظر تفصيلاً :-أ. محمود الشرقاوى ، " البنوك الإلكترونية " ، المعهد المصرفى ، البنك المركزى المصرى ، ص ص 29-30 .

(3) د.طارق عبد العال حماد ، " المشتقات المالية -المفاهيم -إدارة المخاطر -المحاسبة " الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 ، ص 263 .

(4) د.نبيل حشاد ، " الدروس المستفادة من الأزمة المالية فى آسيا وامكانية حدوثها فى الدول العربية " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، العدد 208 ، ابريل 1998 ، ص 91.

(5) الجهاز المركزى للمحاسبات ، " معايير المراجعة " ، الإدارة المركزية للبحوث والتدريب ، القاهرة ، 1995 ، ص ص 191 -195 .

مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية :

* وتتطلب تلك المخاطر من المراجع الاخذ فى اعتباره أن يكون على معرفة بنشاط المنشأة والصناعة التى تنتمى إليها وإدارتها ، مع تقييم شامل للمخاطر المتعلقة بنشاط تلك المنشأة ، وكجزء من ذلك التقييم هنالك احتمال وجود مشاكل جوهرية كمشاكل السيولة والاستمرارية .

مخاطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات :

* من منطلق التقييم الشامل لمخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية يتم الأخذ فى الاعتبار نتائج ذلك التقييم عند القيام بتصميم معظم اجراءات المراجعة التى سيتم تنفيذها على مستوى رصيد الحسابات أو نوع العمليات . وتتعلق بعض المخاطر سواء على المستوى العام (القوائم المالية) أو على المستوى الفرعى (حساب أو عملية) بثلاث أنواع من المخاطر وهى :

1. **المخاطر الحتمية Destinal Risk :**

◆ وهى المخاطر المتعلقة بحدوث تحريف هام ملازم لطبيعة رصيد حساب أو نوع من العمليات .

2. **مخاطر الرقابة[1]:**

◆ وهى المخاطر الناتجة من ضعف نظام الرقابة الداخلية أو انعدامه ، حيث سيكون هناك دائما بعض المخاطر ـ الرقابة الداخلية ـ بسبب وجود محددات ملازمة لاى نظام رقابة داخلية ويلزم على المراجعة دراسة وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المصمم فى البنك واختبار مدى الالتزام بالاجراءات المتعلقة .

3. **مخاطر عدم الاكتشاف[2] Indiscovery Risk :**

◆ وهى المخاطر الناتجة من عدم قدرة اجراءات المراجعة اكتشاف التحريف فى رصيد

(1) Alvin A. Areno, James K. Loebbecke, " Auditing An Integrated Approach", Prentice Hall , Seventh Edition New Jersey, 1997, P P 289 – 298.

(2) I, bid , P 313.

حساب ما أو فى عملية ما فالمخاطر المذكورة اعلاه تعتبر هامة ويلزم على إدارة البنك الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية فى البنك ، وتتأكد من سلامتها وكفايتها وذلك لتقليل حجم المخالفات والتجاوزات المصرفية .

وهنالك مخاطر أخرى تسبب خلل استراتيجى بين الدول كالحروب وما لذلك من تأثير على المؤسسات الاقتصادية فيها ومثال تأثر الدول بالدول الاخرى ، ما قد حدث ابان حرب الخليج الثالثة واحتلال القوات الأمريكية دولة العراق الشقيق ، وما لذلك من تأثير سلبى نتج عنه اختلال استراتيجى فى المنطقة العربية ولا سيما دول الخليج العربى والدول المجاورة للعراق ، فقد انعكس ذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول ، وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواعد لها فى تلك المنطقة ، وكل ذلك تجلى بانقسام الصف العربى وتشرذم وفرقة بين الدول العربية ، والذى جعل حلم الوحدة العربية كابوس مستحيل تحقيقه حتى فى الأجل الطويل ، وكل ما سبق ذكره يعتبر من المخاطر المنتظمة التى يلزم على إدارة المؤسسات الاقتصادية ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية أن تأخذ بالفكر الاستيعابى والتحلى بالحيطة ، والاعتماد على الأسلوب العلمى فى المواجهه باستخدام احدث الأساليب التكنولوجية والإدارية الحديثة للمواجهة مع تلك المخاطر والتحديات مع الاخذ برؤيا واضحة واهداف محددة مستقبلاً حتى يتسنى لها أن ترتقى وتواجه حدة المنافسة الدولية فى مجال الخدمات المالية ، حيث أصبحت الخدمات المالية صناعة وقد تشهد تلك الصناعة تغيرات تفوق مستوى الإدراك وذلك يرجع لأسباب متعدده يتمثل أهمها فيما ياتى[1]:

- نتيجة لعمليات التجميع والإندماج اصبحت الصناعة المصرفية والتأمين وإدارة الأصول مجالات غير واضحة المعرفة وليست لها حدود فاصلة ، وذلك الامر ينسحب على عمليات التجزئة والتصنيع حيث ينخفض عدد المنافسين فى مجال السيطرة على الأسواق .
- تلاشى المضاربات فى مجال العملات والضرائب والقواعد المفروضة من قبل الكيانات الاقتصادية العالمية .

---

(1) The Banker , " Bodold days for the Bankers " , septemeber, 99.

- زيادة الضغوط التنافسية وزيادة تركيز الإدارة على الرقابة على التكاليف وتعظيم الكفاءة مع دخول مؤسسات جديدة غير مالية .
- سيطرة التجارة الإلكترونية على التعاملات فى الأسواق الامر الذى يعيد صياغة جميع الأعمال إلى أعمال إلكترونية .
- سيطرة المعرفة على أدوات الإنتاج الامر الذى يتيح سياسات تسويقية أكثر تطوراً .
- يكون التأثير المتبادل لهذه العوامل على المستوى العالمى والقومى ، ولكن يظل هذا التأثير مستمراً فى ظل التحديات الصعبة التى تواجه صناعة الخدمات المالية.

ومن العرض السابق فإن الباحث يرى أن المخاطر ليس بينها حدود فاصلة وتعتبر متداخلة وتتفاعل مع بعضها البعض وينعكس ذلك على البنوك وإدارتها من ضرورة الدراسة والتحليل لمكونات تلك المخاطر .